

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MISSION PERMANENTE
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
ET DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES
EN SUISSE



البعثة الدائمة
لدى مكتب الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية بسويسرا

كلمة السيد ادريس الجزائري
السفير و الممثل الدائم للجزائر بجنيف

أمام الاجتماع الحادي عشر
للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد و تدميرها

بنوم بان، كمبوديا، من 28 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2011

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية بأداء واجب الشكر و التقدير لكم على كرم الضيافة و حسن الاستقبال لنا منذ أن حللنا على أرض بلدكم الصديق. و يطيب لي في نفس الوقت، أن أهنتكم معالي الوزير السيد براك سوخون Prak Sokhon أصالة عن نفسي و نيابة عن الوفد الجزائري على توليكم رئاسة الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. تأكدوا من دعم الوفد الجزائري التام لكم.

صديقي سعادة السيد Gazmend Turdiu، لقد أديتم مهامكم كرئيس للاجتماع العاشر على أحسن وجه. أود أن أحيي فيكم روح المثابرة و المهنية في العمل.

و لا يفوتني أن أعرب عن عرفاننا لجلالة ملك كمبوديا و للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة جودي ويليامز Jody Williams، و السنتين رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر و كذا رئيس مجلس إدارة مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام على رسائلهم و خطاباتهم القيمة للاجتماع.

السيد الرئيس،

إن استضافة دولة كمبوديا لهذا الاجتماع له قيمة رمزية كبيرة. فهذا البلد على غرار الجزائر كان مسرحا للمعاناة من آفة الألغام المضادة للأفراد. و باجتماعنا هذا فنحن نجدد العهد على العمل سويا في إطار التعاون و الشراكة من أجل استئصال هذه الظاهرة.

إن الاتفاقية تشكل عنصرا أساسيا للقانون الدولي الإنساني و إطارا قانونيا شاملا كفيلا لحل مشكلة الألغام المضادة للأفراد. و قد وضع مخطط قرطاجنة المعتمد خلال مؤتمر الاستعراض الثاني لسنة 2009 خريطة طريق لتحقيق ذلك.

نحن مجتمعون خلال هذا الأسبوع للوقوف على المنجزات المحققة في مجال تنفيذ توصيات مخطط قرطاجنة. و هي فرصة تستوقفنا لمعرفة حجم التحديات و المصاعب و الأولويات الواجب تحقيقها خلال السنة المقبلة.

و يحق لنا أن نعتر بأن الاتفاقية اليوم تضم عددا معتبرا من الدول الأطراف (158 دولة) و المعايير التي تقرها تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من المجموعة الدولية. في هذا السياق، نهى دولة جنوب السودان كما نهى فنلندا على قرارها الانضمام لاحقا و دولة توكا لو و نرحب بهم ضمن مسعانا النبيل.

إن تقرير بنوم بان المرحلي الذي أعدته الرئاسة بالتشاور مع الدول الأطراف و بمساعدة من وحدة الدعم يلخص النتائج المحققة.

لكن هذا لا ينبغي أن يحجب عن أعيننا الحقيقة المؤسفة و هي أن الاتفاقية لا زالت تواجه مصاعب جمة تجعلنا نعترف أن إنجاز عالم خال من الألغام المضادة للأفراد لا زال بعيد المنال.

فتحقيق هذا الهدف يقتضي أولا تحقيق عالمية الاتفاقية و ثانيا الامتثال التام بأحكامها.

و أول تحدي يضعف مصداقية الاتفاقية هو أنها لا تتمتع بالعالمية بعد. فلا زالت هناك 39 دولة تحوز حسب تقارير مرصد الألغام السابقة على أكثر من 100 مليون لغم خارج إطار الاتفاقية. في هذا السياق فإن الجزائر كانت من الدول السباقة في المغرب العربي إلى الانضمام إلى الاتفاقية سنة 2001. و هي تناشد كل دول هذه المنطقة بدون استثناء بالانضمام إلى الاتفاقية. كما أنها تدعو كل دول العالم الحذو حذونا حتى نحقق عالمية هذا الصك الدولي بما يتوافق و عالمية القيم الإنسانية التي ننشدها جميعا و التي تشكل أساسا لها.

من جهة أخرى، فإن تجسيد أحكام الاتفاقية من قبل الدول الأطراف تعرف هي أيضا مشاكل يستوجب علاجها. فهناك أعداد هائلة من الألغام لا زالت مدفونة هنا و هناك على أقاليم واسعة تتربص بالمدنيين يوميا. هذا ناهيك عن معانات ضحايا الألغام التي لم تجد إجابات وافية لها. و هذا مدعاة لقلق حقيقي. إن تقديم 25 دولة إضافة إلى بلادي لطلب تمديد أجل تطهير المناطق الموبوءة وفق المادة الخامسة و عدم قيام بعض الدول الأخرى بتدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد في الأجل المحدد بموجب المادة الرابعة يترجم حجم هذه المشاكل.

و قد بينت تجربة السنوات الماضية أن هذا التأخر في الإيفاء بالالتزامات ناتج بالأساس عن نقص الموارد المالية و المادية الضرورية لدى الدول المتضررة و

ليس عن غياب الإرادة السياسية لدى هذه الدول. فكثير من مخططات و برامج محاربة الألغام عرفت توقفا أو تأخيرا في التنفيذ بسبب نضوب أو تجفيف مصادر التمويل في إطار المساعدات الدولية. فمجهودات الدول المتضررة وحدها و مهما كان حجمها لا تكفي للإيفاء بالغرض المطلوب.

يجب أن نضع صوب أعيننا أن الأمر يتعلق بمستقبل و مصداقية الاتفاقية و بمصير ملايين من البشر. و أن مشكلة التعاون الدولي الذي وضعناه أثناء مؤتمر الاستعراض الثاني كأهم التحديات الواجب رفعها في المستقبل, يقتضي منا جميعا مجهودا إضافيا. و يرتكز المجهود المطلوب على تنفيذ الالتزامات التي اتخذتها الدول على عاتقها بموجب المادة السادسة. إن الأمر يتعلق بالتزام أخذته الدول ذات الإمكانيات و الموارد على عاتقها. يتعين إذا عليها أن تلتزم به.

إن الجزائر تقدر حجم الموارد التي تم توفيرها لهذا الغرض النبيل لحد الساعة. و تقدر أيضا الوضع الحالي المتميز بالأزمة المالية التي تعصف بكثير من الدول. و لكنها في نفس الوقت تأمل أن تبذل الدول المانحة جهدا إضافيا و أن تضع ضمن أولوياتها دعم تنفيذ أحكام الاتفاقية و توفير مصادر تمويل دائمة و كافية. نتمنى أن النقاشات حول هذا الموضوع ستمكننا من توضيح الرؤى حول العمل الواجب إنجازه من أجل ترقية المساعدة و التعاون الدوليين.

و تشكل إنشاء اللجنة الدائمة للموارد خلال الاجتماع العاشر لبنة إضافية تسمح لنا من ترقية هذا الجانب من الاتفاقية. و قد بينت النقاشات التي أجريناها في شهر يونيو في إطار هذه اللجنة العديد من الجوانب التي يتعين العمل عليها في المرحلة المقبلة لتعزيز التعاون و اكتشاف طرق تمويل دائمة.

السيد الرئيس،

يقدر الوفد الجزائري المجهودات و العمل الجبار الذي تقوم به وحدة دعم الاتفاقية و رئيسها، السيد كيري برينكرت Kerry Brinkert. و نحن راضيين أن الاتفاق المبرم هذا العام مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام, يكرس هوية الوحدة و يوضح علاقتها مع الدول الأطراف. و نحن ندرك جيدا المصاعب المالية التي قد تعوقها عن أداء مهامها. تمنينا لو توصلت المشاورات الخاصة بإيجاد صيغة بديلة لتمويلها إلى حلول مرضية بما يوفر لها موارد مالية تتوافق و

طموحاتنا. و لكن بالنظر لغياب التوافق، نرجو أن تتوصل الدول الأطراف في المستقبل إلى قرار يسمح بمواصلة المشاورات في هذا الصدد.

و في انتظار ذلك، ندعو الدول المانحة بمواصلة دعمها للوحدة. و نجدد شكرنا العميق لحكومة سويسرا على الدعم الذي تقدمه للوحدة و لاجتماعات اللجان الدائمة من خلال مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام.

في نفس السياق، تؤكد دعم وفد بلادي للمجهودات الرامية إلى تعزيز فعالية طرق عمل آليات الاتفاقية.

السيد الرئيس،

إن الجزائر متمسكة بالاتفاقية و هي لم تدخر جهدا في وضع أحكامها حيز التنفيذ منذ التصديق عليها سنة 2001. على المستوى المؤسسي، فقد أنشأت بلادي لجنة وزارية مشتركة لضمان متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية. كما أنها أتمت تدمير كل مخزونات الألغام سنة 2005. و فيما يخص التكفل بضحايا الألغام و إدماجهم الاقتصادي و الاجتماعي فهي تتوفر على ترسانة قانونية و تنظيمية للتكفل بفئة المعوقين بما فيها ضحايا الألغام لما يضمن لها حياة كريمة. و في هذا السياق فقد صادقت الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص المعوقين المعتمدة من قبل الأمم المتحدة سنة 2006. و التقرير السنوي 2011 الذي قدمته الجزائر طبقا للمادة السابعة يوضح المنجزات المحققة.

و التحدي الأساسي المطروح على بلادي هو تطهير كافة المناطق الموبوءة التي يعود تلغيمها إلى قوات الاستعمار الفرنسي. فقد ورثت الجزائر عن هذه الحقبة المظلمة أكثر من 11 مليون لغم مزروعة على حدودها الشرقية و الغربية. و قد باشرت منذ استعادتها لسيادتها الوطنية على تطهير هذه المناطق. و قد مكنت هذه المجهودات من إزالة أكثر من 8 ملايين لغم. و مع ذلك فإنها لم تستطع بالنظر إلى حجم و تعقيد المشكلة و لأسباب تتعلق بتضاريس هذه المناطق و المناخ السائد فيها من إتمام تطهير كل المناطق في أجل عشر سنوات كما تقتضيه المادة الخامسة. لهذا اضطرت الجزائر على غرار 25 دولة أخرى إلى طلب فترة تمديد الأجل بهدف التمكن من الإيفاء بهذا الالتزام في أجل معقول، أي خمسة سنوات إضافية. و هي عازمة على احترام هذا الأجل. و سيقدم الوفد الجزائري عرضا حول هذا الموضوع لاحقا.

السيد الرئيس،

يود الوفد الجزائري أن يعرب عن تقديره و شكره للثقة التي وضعتها الدول الأطراف في بلادي بتكليفها للسنة المقبلة بمسؤولية الرئاسة المشتركة مع كرواتيا للجنة الدائمة حول مساعدة ضحايا الألغام. و هي ستسهر على الاضطلاع بها على أحسن وجه.

و في الأخير أقدم جزيل الشكر لكل من يسعى إلى ترقية الاتفاقية لا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر و كذا الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية

و شكرا على حسن الإصغاء.